



## صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني يترأس افتتاح أشغال المناظرة الوطنية السادسة للجماعات المحلية

ترأس صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني بالقصر الملكي بالصخيرات افتتاح أشغال المناظرة الوطنية السادسة للجماعات المحلية تحت شعار : «إعلام وتكوين المنتخبين المحليين» بمشاركة 3500 مستشار جماعي إضافة الى حوالي 150 شخصية مدعوة من بلدان شقيقة وصديقة .

وتميزت الجلسة الافتتاحية بكلمة سامية لجلالة الملك أكد فيها إيمانه الراسخ باللامركزية واعتبر أن المجالس البلدية والقروية هي مهد الديمقراطية الحق وأنه لا ديمقراطية وطنية بدون نجاح الديمقراطية المحلية .

وأوضح جلالته الملك أن اللامركزية تركز على ثلاثة أسس هي المنتخب وسلطة الوصاية والوسائل التي يمتلكها المنتخبون ومثلوا الدولة لتحقيق الأهداف المرسومة . وشدد جلالته على ضرورة توفر المنتخب المحلي على التكوين الضروري ليعرف ماله وما عليه وعلى ضرورة ابتعاد الإدارة الوصية على العقم والسلبية لضمان تطور الديمقراطية في إطار دولة القانون والعدل .

وأوضح جلالته أن المغرب في حاجة إلى أطر قادرة على تطبيق رغبات واقعية وبعيدة عن الأوهام .

وأكد جلالته الملك على ضرورة عقد مناظرة استثنائية للنظر في نتائج المناظرات السابقة واستخلاص العبر من التوصيات الصادرة عنها وحث جلالته في نفس السياق على إعادة النظر في العديد من النصوص الموجودة والقوانين التنظيمية والدوريات .

ومن جهة أخرى أكد جلالته الملك على دور الجمعيات الجهوية في تكوين المنتخبين بفضل ما تتوفر عليه من أساتذة وفقهاء ومحامين .

وفي ما يلي نص الكلمة الملكية السامية :

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه  
حضرات السادة

إنني مؤمن باللامركزية

إنني مؤمن باللامركزية وإياي هذا لن ينال منه أي حاجز من الحواجز . مؤمن باللامركزية لأنني أعتقد - ومما لاشك فيه أن جللكم يشاطرنى هذا الاعتقاد - أن الديمقراطية الحق لا يمكنها أن ترى النور وتنمو وترعرع إلا في أحضان المجالس البلدية والقروية تلك الديمقراطية التي هي مطبقة يوميا في الميدان . فإذا لم تنجح الديمقراطية المحلية لن تكون هناك أبدا ديمقراطية وطنية .



إذا لم تنجح الديمقراطية المحلية لن تكون هناك أبدا ديمقراطية وطنية  
إذن انطلاقا من هذا المبدأ - الذي يساور التكوين والتطوير في الحياة وفي جميع الميادين لأن الإنسان لم  
يخلق عالما حتى يكون معلما بل كل منا بدأ حياته في الكتاب ثم بالمدرسة الابتدائية ثم بالثانوية ثم توج  
هذه الجولة بولوجه الجامعة - أعتبر التمثيل الوطني على الصعيد البرلماني هو آخر المطاف وآخر الجولة  
بعد أن يكون ذلك المرشح وذلك المغرور بالديمقراطية والعمل الجماعي والعمل الشوري والاستشاري قد  
ولج قبل ذلك ما قبل الجامعة ورعى غريزته السياسية تلك الغريزة أو الحاسة السادسة التي إن لم تكن  
لن يكون أبدا أي عمل سياسي . كل منا له غريزة . فالنجار له غريزة والحداد له غريزة والطبيب له غريزة  
وهلم جرا .

أما الرجل السياسي فيجب أن تكون له حاسة سادسة تسبق الأحداث حتى لا تسبقه الأحداث كأن  
بينه وبين من يمثلهم تيار كهربائي لا يتقطع ليكون قادرا على شن جو من التدمير أو الاستبشار بجو من  
الانشرار أو الإحساس برغبات مكبوتة لم تلب أو الشعور بمطامح تريد أن تسير إلى الأمام .  
إذن لنرجع إلى هذه اللامركزية التي - كما قلت لكم - أومن بها إيمانا عميقا لأنها هي المدرسة  
الحقيقية . هذه اللامركزية ما هي أسسها وعلى ماذا ترتكز . إنها ترتكز على ثلاثة ركائز أساسية . الركيزة  
الأولى هي المنتخب والركيزة الثانية هي صاحب السلطة وصاحب الوصاية والركيزة الثالثة هي الوسائل  
التي لدى المنتخبين ويمثلي الدولة ليصلوا إلى تحقيق الأهداف التي خططوها ومن أجلها عملوا ومن  
أجلها انتخبوا . إن ظهير 1976 - كما في علمكم - خول لرؤساء المجالس البلدية والقروية سلطات  
هامة ومهمة وواسعة جدا كما أنه من أجل تحقيق التوازن خلق سلطة إدارية لها الوصاية وجعل بين يدي  
هذا وذاك وسائل بشرية ومادية .

فلننظر أولا إلى العنصر الأول أو المتدخل الأول ألا وهو رئيس البلدية أو الجماعة القروية ومكتبه ومن  
يحيط به من المنتخبين . عليهم أن يكونوا لا أقول من ناحية الضمير المهني بل ناحية العلم - على دراية  
تامة بما لهم من سلطات وما عليهم من واجبات . وأظن أن النزر القليل فقط من هؤلاء المنتخبين - مع  
احترامي للجميع لأنهم كلهم مواطنون ولأنهم كلهم فازوا بثقة متخبيهم - هو الذي يعلم ويعرف حق  
المعرفة ماله من سلطات وإلى أين يمكنه أن يصل ومن أي منطلق يجب أن ينطلق . وهذا تفكير قانوني  
ضروري أن يكون في فكر المسيرين . فإذا كان المنطلق غير صالح قانونيا فكيفما كانت النتيجة ولو تكن  
صالحة مشاهدة فهي مرموزة في خلقها وفي تمثيلها وفي نموها لأنها لم تكن مرتكزة على القانون . فإذا  
يجب أن يكون المنطلق منطلقا قابلا للتطور . والتطور الذي نريده هو التطور القانوني . التطور في دولة  
القانون والتطور في دولة العدل والتطور الذي يجعل الصغير والكبير في مأمن من جور أي أحد أو جور  
أية سلطة .

فإذا العنصر الأول وهو المنتخب ومن يحيط به في حاجة إلى أن ننور فكره وأن نثري معرفته وأن ندرجه  
ليعلم فيعلم . والعنصر الثاني هو سلطة الوصاية التي تنقسم إلى قسمين إما وصاية إدارية وإما وصاية  
مالية . وهذه الوصاية في غالب الأحيان قليلا ما تكون سائرة في الوسط «لاضرر ولاضرار» . ففي بعض



الأحيان تكون هذه الوصاية وصاية متشددة وعقيمة وسلبية وفي بعض الأحيان تكون هذه الوصاية مسيطرة للأهواء ويكون صاحبها كأنه ينظر ولا يرى كأن تنجز أمامه مدن القصدير وهو يمر بها صباح مساء فلا يرى أو لا يبحث عمن سهل لتلك مدن القصدير أو يرى أن بعض المنتخبين الذين بيدهم القلم الذي به يوقعون على رخصة البناء قد سمحوا ببناء غير صالح للسكنى ولكن كان هذا السيد الذي بيده الوصاية يعيش في المرينخ أو يعيش في بلد آخر. فإذاً علينا أن ننظر إلى قضية الوصاية.

وأخيراً لنفرض أن المنتخب كان هائلاً ولنفرض أن الوصي كان هائلاً بقيت الإمكانيات. تلك الإمكانيات التي تنقسم إلى قسمين أخطرها وأهمها هو الإمكانيات البشرية وتتلوها الإمكانيات المالية. الكل يعلم أن المغرب في حاجة إلى أطر من جميع المستويات لتتمكن تلك الأطر من أن تطبق على الواقع الرغبات الواقعية - لا الحلمية - لسكان أي بلدة من البلدات عليها أن تكون عارقة بالمسالك الإدارية وما أكثر وما أوعر تلك المسالك ولربما هي أصعب من المرور على الصراط يوم القيامة. عليهم أخيراً إنصاف هؤلاء الموظفين لأن جلهم يعيش في قرى نائية لا يجد المدرسة اللازمة لأبنائه ولا يجد السكن اللائق به بل في بعض الأحيان يكون سكنه بعيداً عن مقر عمله فيتحمل مشاق الطريق ومصاريف الوقود وفي بعض الأحيان أو غالب الأحيان يستعمل سيارته الشخصية. تظهر لكم هذه الأسباب كأسباب طفيفة وثانوية. وأنا أقول لا. فكل شيء لا يجلب الإرتياح لمن يقوم بمسؤولية كيفما كانت فهو لا يجلب الخير ولا يجلب النتائج. إن البعض من الموارد المالية - كما تعلمون - يأتي من البلديات أو الجماعات المحلية والبعض يأتي من خزانة الدولة.

فحينما نجمع ذلك المبلغ في كناش الحسابات نجد أنه مبلغ ضخم وهائل يتزايد ويتكاثر سنة بعد سنة. ولكن حينما نرى الحاجيات الملحة الضرورية وبالأخص في العالم القروي نرى أن تلك المبالغ كيفما كان حجمها لا تنفي بالشيء المنتظر منها.

إذن سوف تقولون لماذا هذا التعداد. لأنه تعداد سلبي. فجعل المنتخبين لا يعرفون سلطاتهم وأصحاب الوصاية ربما لا يطبقونها كما يجب أن تطبق والموارد ليست كافية. لقد كان أول أساتذتي رحمه الله يوصيني بالسؤال. لقد كان يقول لي أعلم يا ولدي أن السؤال هو نصف العلم. فهذه الاسئلة أو التساؤلات لم ألقها عليكم فقط بل ألقيتها على نفسي قبل أن ألقها عليكم. أظن أن الوقت قد حان لعقد مناظرة استثنائية للنظر في نتائج المناظرات السابقة ولاستخلاص العبر من التوصيات الناتجة عن تلك المناظرات.

علينا أن ننظر إلى الحصيلة التي حصلنا عليها منذ المناظرة الأولى وسوف نرى إذا نحن قمنا بهذا العمل أن الجرد سيظهر لنا أشياء كثيرة. أولاً : من 76 إلى 94 تغير المغرب وكم تغير ولله الحمد، لقد تغير كما وكيفاً. ثانياً زاد عدد سكانه. وثالثاً ارتفع مستوى مطامح السكان وقناعتهم التي كانت آنذاك قابلة لاقتناعنا زادت اليوم عن الأمس وأصبحوا يريدون أكثر. فعلى أن ننظر إلى هذه الحصيلة التي حصلنا عليها منذ المناظرة الأولى وأن



ننظر في هذه العناصر الثلاث التي تكون أساس اللامركزية . علينا أن ننظر في المنتخب وتكوينه وفي تكوين من يحيط به لأن رئيس المجلس البلدي لا يعمل وحده فله مكتب وله موظفون . فعلى إذن أن نكون رئيس المجلس البلدي ومكتبه والموظفين وعلينا أن ننظر في قوانين الوصاية وأن نجعلها متطابقة مع واقع اليوم ومع تكريمنا لرجال اليوم . فرجال اليوم ولله الحمد رجال أحسن في هذا المضمار ممن سبقهم قبل 15 سنة وسيكونون أحسن في العشر سنوات المقبلة لا من ولاية ولا من منتخبين . وعلينا أخيرا أن نرى في الموارد وفي الإمكانيات البشرية والمالية . فلذا أهيب بكم أن تتصلوا بينكم . فعلى مكتب هذه المناظرة بالاتصال مع وزارة الداخلية - وفي هذا الصدد نكلف السيد الوزير الأول بالتنسيق مع الوزراء الآخرين كلهم ومع الجماعات المحلية - إنتخاب نخبة من المتناظرين الذين تعاقبوا على هذه المناظرة . وقبل الدخول البرلمان المقبل ان شاء الله أريد أن تكون لدي حصيلة عن أعمالكم . وفي نظري أحسن خدمة يمكنكم أن تقدموها في هذه المناظرة الإستثنائية هي إن أمكنكم أن تشطبوا على نصف النصوص الموجودة وبذلك تكونوا قد عملتم خيرا كثيرا جدا .

فحينما كان النبي صلى الله عليه وسلم في سيرتنا الدينية والدنيوية يقول «يسروا ولا تعسروا» . لم يكن يستثني من هذا الحكم حياتنا الجماعية . إذن يسروا ولا تعسروا . فإذا نحن لم نصل إلا إلى تشطيب نصف القوانين والرسائل الدورية والقوانين التنظيمية سنكون قد قمنا بعمل جليل . وأخيرا - حضرات السادة - أريد أن ألفت نظركم إلى كثر أنتم نائمون عليه ولا تعرفونه ألا وهو الجمعيات التي تغطي الآن المغرب كله تقريبا . تلك الجمعيات التي حرصنا على خلقها لتكون أولا لاسياسية ولتبقى أخيرا لاسياسية . لا نريد لتلك الجمعيات أن تكون متمية أو أن تسير بكلمات أو بروحي من حزب من الأحزاب . أريد لتلك الجمعيات أن تكون ما تحتاج إليه منطقتها . فالمنطقة تحتاج إلى مربين . وفي تلك الجمعيات نجد الأساتذة ونجد الفقهاء ونجد المحامين الذين يمكنهم أن يعلموا المنتخبين وأن يعطوهم دروسا ليلية وأن يكونوهم تكوينا حسنا . وفي تلك الجمعيات نرى رجال أعمال وعلى رجال الأعمال أن يخرجوا من بلدهم وأن يبحثوا عن المستثمرين لجمعياتهم وأن يبحثوا عن توأمة مدنها مع مدن أخرى تمتاز إما بالسياحة وإما بالصناعة الثقيلة أو الخفيفة وتمتاز بكل ما يكون التجهيز إما الأساسي أو شبه الأساسي للقرى والمدن . وكما قلت لكم فالدولة لا يمكنها أن تعمل أكثر مما تعمل . والمغرب ولله الحمد غني وثري ورجالنا ولله الحمد قد أعطاهم الله أصنافا وأصنافا من الغنى الفكري والروحي . فعلى أبناء هذه الجمعيات أن يتجندوا وأن يذهبوا إلى الخارج ليعرفوا بمنطقتهم ليجذبوا إليها الأموال والسواح ومواسم عالمية للثقافة والفن ولكن على شرط أن تكون تلك الجمعيات وتبقى غير مسيسة لاسياسة لها إلا ارتباطها بمدينتها أو بناحياتها .

ولي أمل أرجو الله سبحانه وتعالى أن يحققه - ومسبقا أرجو أن تقولوا كلكم معي آمين - هو أن أسمع أو أن أرى يوما من الأيام عاملا من عمال المملكة وبمعيته شخصين أو ثلاثة منتخبين من عمالته في يدهم حقيبة واحدة وملف واحد يسرون كرجل واحد يدا في يد ويطلقون باب الوزارات كرجل واحد ويتجندون كلهم كرجل واحد للخروج في أقرب وقت ممكن بملف واحد حتى يجعلوا ذلك الملف الذي كان حلما حقيقة . ولم لا .



لم يرى المنتخب رجل السلطة كأنه عدو. ورجل السلطة يرى في المنتخب كأنه خصم. أهل لا تجمعنا كلمة التوحيد؟. أهل لا تجمعنا المواطنة؟. إذا كانت هناك منافسة «ففي ذلك فليتنافس المتنافسون» فأسعد أيامي وأقول اللهم آمين حقق هذا الحلم أسعد أيامي هو يوم أعلم أن ثلة من المغاربة منهم من هم ولاة ومنهم من هم منتخبون جاؤوا لمدة سبعة أيام للرباط بملف واحد في حقبة واحدة يطرقون بابا واحدا بل يحاصرون هذه الوزارة حتى تقول نعم ويحاصرون تلك الوزارة حتى تقول نعم. وبما أنكم قلتم معي آمين فلن يجيب الله ظننا إن شاء الله. «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون». صدق الله العظيم. والسلام عليكم ورحمة الله.

18 محرم 1415 - 28 يونيو 1994